الجلسة الختامية

الدلالات العامة للانتخابات التشريعية ومستقبل البرلمان

أ.د.سيف الدين عبد الفتاح

بسم الله الرحمن الرحيم، ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا. في الواقع إن هذا المؤتمر يحمل عناصر مهمة جداً تتعلق بالثورة؛ من أهمها المسألة التي تتعلق بضرورة تمكين الشباب ليس فقط في نطاق البحث ولكن في نطاق المجتمع المتسع بكل تحدياته وقضاياه. الأمر الثاني يتعلق بدلالة هذا المؤتمر فنحن نتحدث عن انتخابات تمت بشكل أو بآخر وإن اختلف حولها الرأي، لكن الأمر المؤكد أن هذه الانتخابات لم تكن إطلاقاً كمثيلاتها التي كانت موجودة طيلة ثلاثين عامًا، فقد كانت أول انتخابات حرة منذ آخر انتخابات قام بها مصطفى النحاس. إذن نحن أمام انتخابات تمت من خلال الصناديق والتصويت، والبعض يقول أن هناك عمليات تزوير محدودة، إلا أن مفهوم التزوير هنا يمكن أن نحدده وأن نميِّز بين ما يمكن أن يسمى تزوير وما يمكن أن يسمى خروجًا عن القواعد الانتخابية.

أنتقل إلى ثلاثة ملاحظات أولية، ثم بعد ذلك أنطلق إلى الحديث عن الدلالات المستقبلية. **الملاحظة الأولى** أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال النظر في مستقبل المؤسسة البرلمانية إلا في سياق مستقبل ثورة ونظام، لأنه لا يمكن إطلاقاً أن نتحدث عن مستقبل المؤسسة التشريعية دون الحديث عن كونه نتج عن جاءت بعد الثورة وبعد انتخابات مرَّ عليها أقل من عام فقط وهى انتخابات 2010م، والتي كانت قاسمة لظهر هذا النظام الذي وصل إلى أعلى مراحل الاستخفاف وعبرت عنه ببساطة شديدة عبارة "خليهم يتسلوا"، فهذا هو منطق الاستخفاف الذي يتعلق بقائد السلطة والسلطة بوجهٍ عام وبحالة برلمانية كاملة. إذن من المهم جدا أن نعرف أننا أمام سياقات مختلفة شئنا أم أبينا، فيمكن أن يرى البعض أن المسألة متعثرة وأن الخطوات التي تتعلق بالنظام الجديد لا تزال متخلفة، ويمكن القول أن عملية الإصلاح شديدة التباطوء، كل هذا جائز ولكن لا يجوز إنكار أن الانتخابات قد تمت في ظروفٍ تختلف عن الظروف الانتخابية التي كانت تتم فيها من قبل وهذه مسألة مهمة جدا في هذا السياق وتجعلنا نقوم بتحديد العناصر التي تتعلق بمستقبل هذه المؤسسة التشريعية والانتخابات.

الملاحظة الثانية، أن الانتخابات ليست نهاية المطاف، فالانتخابات واحدة من العمليات التي تتعلق بالشأن السياسي فيما بعد ثورة 25 يناير، فهي ليست كل المشهد وإن كانت مشهدا استثنائيا مهمًا جدا، ولكن ليس معنى استثنائية المشهد أن هذه الانتخابات نهاية المطاف وأننا قد أغلقنا الكتاب الذي يتعلق بالفاعلية السياسية بعد ثورة 25 يناير.

الملاحظـة الثالثـة، أن التغيير عمليـة كبـرى وأن المسـتقبل صـناعة، ومـن ثـم ونحـن نتحـدث عـن الدلالات المستقبلية يجب أن نضع في اعتبارنا أن تلك الدلالات ترتبط بتطورات داخل المجتمع نفسه وقدرات يمكن أن تنمى وتراكمات يمكن أن تحدث داخل العملية السياسية بوجه عام، ومن ثم يجب أن نتحدث عن دلالات الانتخابات التشريعية في هذا السياق. وأيضاً من ضمن عناصر السياق المهمة جداً أنه لا يمكن النظر للانتخابات إلا باعتبارها قد جاءت في ظل مرحلة انتقالية، والمرحلة الانتقالية بحكم التعريف هي استثناء، ومن ثم هي انتخابات استثنائية اختلط فيها القديم بالجديد بشكلٍ من الأشكال، وقد رأينا ما يمكن أن اسميه "عملية الثأر الانتخابي"، ذلك أن هؤلاء الذين كانوا يسمون "محظورة" أصبحو "محظوظة" بالاعتبار الذي يؤكد أن خريطة مجلس الشعب قد تغيرت وتبدلت، فهؤلاء بعضهم كان في السجون والآن أصبحوا في البرلمان، والمسافة ما بين السجن والبرلمان مسافة مهمة جدا، ويجب أن ننظر إلى طبيعة المسألة وطبيعة الممارسة بناءً على هذا المنع وهذه الحرب، وأيضا اعتبار المسألة التي تتعلق بالزهو بالانتصار وغيرها من الأمور التي قد تؤثر في بعض الممارسات داخل البرلمان.

هناك أمر آخر مهم يتعلق بأن الانتخابات حلقة من حلقات العملية السياسية والنشاط السياسي، فنحن أمام مؤسسة صاعدة خرجت على القواعد التي كانت موجودة من قبل في المؤسسات التي سبقت وكانت مؤسسات شكلية بينما أصبح لدينا الآن مؤسسة حقيقية، لكن الممارسة قد يكون عليها تحفظات واعتراضات تتعلق بمثل هذه المؤسسة العامة. ومن هنا وجب علينا أن نتحدث عن طبيعة هذه الانتخابات وممارسة العمليات التي أحاطت بها مثل ظاهرة التحالفات وظاهرة نشأة الأحزاب السياسية؛ فهناك أحزاب سياسية نشأت واستطاعت أن تمتلك الأرض والساحة، وهناك أحزاب أخرى لم تنشأ لأنها –وفقاً للقواعد والشروط– لم تستطع أن تقدم الخمسة آلاف توقيع التي يمكن أن يقوم بها العمل عند تأسيس الحزب، فيمكن أن يكون لديها أفكار وبرامج لكن لم تستطع في هذه الفترة القليلة أن تكوِّن أحزاباً يمكن أن تشارك في هذه الانتخابات، فالفرص الانتخابية بوجه عام لم تكن عادلة، فعلى سبيل المثال أصحاب القوائم كانت لهم فرصتان والمستقلون كانت لهم فرصة واحدة، لأن صاحب القائمة يستطيع أن يترشح ضمن قائمة ويستطيع أن يترشح أيضاً باعتباره مستقلا أو على مقاعد الفردي، لكن المستقل لم يكن يستطع أن يترشح إلا باعتباره فردياً وهذه مسألة مهمة أظن أنها أثرت على خريطة النتائج.

أما فيما يتعلق **بدلالات هذه الانتخابات من الناحية المستقبلية**، فلابد أن ننظر للمشهد الانتخابي لا باعتباره مشهداً انتخابيا مصمتاً تمثل في انتخابات البرلمان فحسب، ولكن الانتخابات سبقها مجموعة مؤشرات، وأناشد القائمين على دراسة هذه الظراهر من المتخصصين في نظم الحكم أن يقوموا بدراسة الانتخابات بأشكالها المختلفة؛ فقد جرت أولاً قُبيل هذه الانتخابات البرلمانية انتخابات النقابات، ومن المهم أن

نقارن ما بين مسارات انتخابات النقابات وأيضًا انتخابات الاتحادات الطلابية، لأنني أظن أن خريطة النتائج اختلفت بشكل أو بآخر في الانتخابات النقابية والطلابية عن خريطة انتخابات مجلس الشعب، وإن كان ذلك الاختلاف يمكن أن يكون اختلافاً مبرراً. كما أنه من الممكن أن نقارن ما بين نتائج هذه الانتخابات ونتائج انتخابات نوادي هيئات التدريس، لأن مسار المقارنات يمكن أن تتضح به خريطة النتائج، بل إن الأمر يصل إلى الخريطة التي تتعلق بانتخابات القيادات الجامعية أيضاً، وهذا أمر غاية في الأهمية لأنه في كثير من الكليات ظلت القيادات التي كانت موجودة من قبل هى المستمرة بشكلٍ أو بآخر.

إذن نحن أمام خريطة أوسع، المقارنة بينها ستفيد وتشكل حال الانتقال السياسي والحالة الاستثنائية التي يعيشها المجتمع ما بين القديم والجديد، وما بين العناصر المختلفة التي يمكن أن تؤثر، لأن العامل قد يكون واحداً ولكنه يؤثر بأوزانٍ متفاوتة لاعتبارات تتعلق بشكل هذه المؤسسات وطبيعة العلاقات فيما بينها.

إن الخريطة الانتخابية التي تتعلق بانتخابات الرئاسة ستختلف، لذا يجب ألا يقاس الأمر بالنسبة لانتخابات الرئاسة على انتخابات البرلمان لأن ذلك القياس يمكن أن يكون له بعض الأساليب لا بأس بها ويمكن أن يعطي بعض المؤشرات، ولكن هذا لا يعني أن نفس النتائج ستتحقق. فالكتل التصويتية هنا يجب أن نربطها بثلاثة دوائر مهمة جداً؛ الكتلة التصويتية الأولى تتعلق بدائرة الانتماء وهذا أمر مهم في حزب مثل حزب الحرية والعدالة وحزب النور لأن دائرة الانتماء هى التي تتحرك، أما الدائرة الثانية فهى ما يمكن تسميته بدائرة الولاء الذي يجذب دائرة من المنتخبين في إطار ما يمكن تسميته بمقدمات التعاطف مع حزب أو أفكار لأي سبب من الأسباب، وهنا تختلف العوامل التي تتعلق بالانتماء عن العوامل التي يمكن أن تحدد دائرة الولاء، ثم هناك دائرة ثالثة تسمى دائرة المشاركة، وهذه الدائرة ليست على نمط واحد.

والمسألة صعبة جداً وشديدة التعقيد، فانتخابات مجلس الشورى تحركت فيها –على وجه الخصوص– دائرة الانتماء، وأظن أنه من المهم أن نعرف أننا نتحرك في دائرتين، فنسبة التصويت في انتخابات الشورى (11%) تمثل دائرة الانتماء التي يمكن أن تتحرك من خلال الانتماء المباشر، لكن ما لا يقل عن 89% تمثل دائرة غاية في الأهمية هي دائرة الولاء، وهناك مسائل تتعلق بنقل الولاء مثل تشويه المنتخِب، وأعتقد أن هذا سيكون له أثر كبير جداً في انتخابات الرئاسة.

من ناحية أخرى، هناك أمر مهم يتعلق **بتكوين المؤسسة البرلمانية**، فقد أسفرت الانتخابات عن تكوين المؤسسة البرلمانية؛ حيث يشكل التيار الإسلامي 86% تقريباً من تكوين مجلس الشورى، و70% تقريباً من تكوين مجلس الشعب. إذن نحن أمام مسألة مهمة جداً تؤشر على أن التيار الإسلامي بمجموعه يمكن أن يشكل أغلبية لا بأس بها داخل الغرفتين البرلمانيتين.

وهناك مسألتان مهمتان جدا في هذا الإطار؛ المسألة الأولى أنه يرِد على ألسنة الكثيرين أن حزب الحرية والعدالة حاز على الأغلبية، بالفعل لقد حاز الأغلبية بمجلس الشورى لكنه لم يحُز على الأغلبية في مجلس الشعب ولكنه حاز على الأكثرية وهما أمران مختلفان، فالحصول على الأكثرية يحتاج إلى عقد تحالفات، ولو حصل الحزب على أغلبية لاستغنى عن التحالفات في أمور معينة لكونه قادرًا على التصويت وإنهاء كل أموره من خلال امتلاكه للأغلبية.

وينبغي التنبيه هنا على أن مجلس الشعب أو أي مؤسسة تمثل الشعب يجب أن تأخذ في الحسبان الأمر المتعلق بالأغلبية السياسية والأغلبية المجتمعية، وأظن أن فكرة الأغلبية والأقلية في المجتمع فكرة عليها تحفظ كبير جدا، لكن قد يكون لها مبرراتها في عملية التصويت في مجال السياسة، أما تطبيق هذه الفكرة في المجتمع خطأ كبير جدا؛ فلو انتهكت كرامة فرد واحد فقط وجب أن تنتفض له المجموعة "مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا" (سورة المائدة: من الآية 32)، فهذا الأمر لا تحكمه أغلبية ولا أقلية بل تحكمه الحقوق التأسيسية التي تتعلق بالإنسانية.

المسألة الثانية أنه أحياناً يتم اللجوء إلى الأغلبيات العددية في التصويت، ولكن أريد أن أنوه هنا لمسألة مهمة وهي إمكانية أن يمثل البعض ما يمكن تسميته بالأداء النوعي داخل البرلمان، وللأسف الشديد لم أرَ أعضاءً على مستوى الأداء النوعي وكنت أتصور أن الليبراليين سيستدركون من أمرهم ما فشلوا فيه في الانتخابات، وأقول فشلوا في الانتخابات لاعتبارات تتعلق بأنهم كانوا يخوضون الانتخابات في الفضائيات وليس في الشارع لذلك حصلوا على مثل هذه النتائج الهزيلة، لكن الأداء البرلماني كان هزيلا ولم يتحول إلى أداء نوعي يمكن أن يوازن مسألة الأكثرية أو الأغلبية. وقد كنت أعول على هذا البرلمان وكنت دائماً أُذكِّر ببرلمان سنة 1976 الذي كان في عصر السادات وتم حله في سنة 1979 لأسباب تتعلق بخمس عشر فرداً فقط كانوا يقومون بأداء نوعي في البرلمان فأزعجوا الرئيس السادات إزعاجاً شديداً فأدى به ذلك إلى حل البرلمان. وأظن أنه سواء الإسلاميين أو الليبراليين غير مدربين على الأداء البرلماني الفاعل والجيد القادر على إحداث حالة نوعية داخل البرلمان ووضع استراتيجات للموضوعات التي يمكن أن تناقش فيه وجدول ذا اعتبارات تتعلق بالأولويات. فما يحدث في المجلس من الناحية البرلمانية يعكس حالة من حالات الفوضى التي توجد في الشارع إلى فوضى في البرلمان، فمن الخطير جداً أن يكون البرلمان الذي كنا ننتظر أن يشكل قاطرة للمنظومة السياسية وأن يكون مؤسسة فاعلة ورافعة للعمل السياسي أن يكون بهذا الحال، ولهذا أسبابه فالأمر لا يتعلق فقط بممارسة البرلمانيين وإنما يتعلق أيضاً بمحاولة تقليص صلاحيات البرلمان على أرض الواقع.

ويمكن أن نطلق على ما حدث في البرلمان "الحبس في اللائحة"؛ فبعد تشكيل اللجان وجب على البرلمان أن يقوم على تغيير اللائحة، لأن اللائحة التي كانت موجودة كانت مصممة لبرلمان شكلي أداؤه مستبد وليس برلمان فعال، فالبرلمان ليس مجرد مكان للكلام ولكن له ثلاث سلطات وفقاً للإعلان الدستوري: السلطة الأولى التي تتعلق بالرقابة، والسلطة الثانية تتعلق بالتشريع، والسلطة الثالثة تتعلق بتقرير السياسات العامة، فقد كان من الممكن أن يفعل الكثير لانتزاع صلاحيات تحت عنوان تقرير السياسات العامة، فقد نص الدستور على "إقرار" السياسات العامة بينما نص الإعلان الدستوري بدلا منها على "تقرير"؛ فالإقرار تصديق على السياسة أما في عملية التقرير فهو الذي يضع السياسة، ومن ثم كان من الممكن أن يستثمر البرلمان هذا الخطأ، لكن لا توجد إرادة برلمانية.

كما أن هناك مسألة شديدة الخطورة تهدد مستقبل البرلمان ومستقبل المؤسسات، تتعلق بصلاحيات حكومة "الإنقاذ الوطني"؛ حيث قيل أن أي رئيس وزراء يأتي بعد د.عصام شرف ستكون له كامل الصلاحيات بعد أن تظاهر الناس في التحرير وطالبوا بحكومة إنقاذ وطني فقيل أن حكومة الجنزوري حكومة إنقاذ وطني، وقيل ستنتقل لها الصلاحيات دون اختصاصين: الاختصاص المتعلق بالقوات المسلحة والاختصاص المتعلق بالقضاء. وقد تسرب إلى نفسي شعور بوجود شبهة، فهل لرئيس السلطة التنفيذية سلطة على القضاء؟ فما هي السلطات التي لم تُفوَّض للجنزوري؟ وما هى السلطات التي يمارسها على القضاء؟ فهذا الأمر يهدد المؤسسات، لأن المجلس العسكري أصدر القانون والمراسيم التي تتعلق بتشكيل مجلس الشعب ولكن بعد ذلك أحيلت هذه المراسيم إلى المحكمة الدستورية لعدم دستوريتها، أو رفعت دعاوى أمام المحكمة الإدارية العليا بشأن الأحزاب التي نشأت، فإذا كانت الثورة لها ثمرتين هما ثمرة حرية تكوين الأحزاب وثمرة البرلمان فهما مهددان بالحل، وهذه مسألة شديدة الخطورة في هذا السياق لأن المؤسسة حينما تعمل تحت تهديد الحل لن تعمل على وجه حقيقي وبالفاعلية المطلوبة التي يجب أن تقوم بها.

وتأتي في هذا الإطار ضرورة دراسة خريطة إجراء الانتخابات، وخريطة الطعون الانتخابية وأشكالها، حتى لا نسرف ونقول 12 مليون صوت مزور، لأن خريطة الطعون الانتخابية توضح لنا المشاكل التي وجدت في الانتخابات، مع الفصل في مصداقية هذه الطعون في إطار القول بأن المجلس غير شرعي وطرح فكرة عمل مجلس موازي. فأرجو أن لا ننزلق إلى مثل هذه الأنماط من التفكير وأنادي بأن تكون هناك دراسات بحثية جيدة للخرئط التي تتعلق بالطعون، فهناك ما يسمى بالشوائب الانتخابية والتجاوزات وهناك ما يسمى بالطعون المفضية إلى عدم قانونية عملية التمثيل.

أمر مهم آخر في هذا السياق يتعلق بالإشراف القضائي على الانتخابات، فرغم وجود إشراف قضائي لكن أداء اللجنة العليا للانتخابات كان أداءً هزيلاً في بعض مناطقه وأداءً هزلياً في بعض مناطقه، وهذه

مسألة مهمة تجب مراعاتها في لجنة انتخابات الرئاسة التي اختلف تشكيلها عن تشكيل اللجنة العليا لانتخابات البرلمان. ووفقاً للسوابق الموجودة في دول أخرى، تكون هناك لجنة عامة دائمة للانتخابات –مثلما يحدث في الهند– تشرف على كافة الانتخابات بداية من الانتخابات المحلية إلى الانتخابات الرئاسية. ولكن قبل هذا يجب أن يتم تدريب أعضاء هذه اللجنة على إدارة الانتخابات لأن ما حدث كان مهزلة؛ فعلى سبيل المثال بعض القضاة في المرحلة الأولى كانوا يتأخرون في الذهاب إلى اللجان عن الموعد المحدد، أيضاً كان يمكن للبعض أن يدلي بصوته في الانتخابات أكثر من مرة وهذا جزء من الأداء الانتخابي الضعيف الذي وصلنا له في آخر مرحلة. ولكنني مع ذلك أظن أنه في انتخابات الرئاسة ستعود كثافة الحضور مرة أخرى وكأن الناس يعلنون أن أملهم في مؤسسة الرئاسة أن تحدث تغييراً ونقلة نوعية، ومن هنا فإن المسألة التي تتعلق باللجنة الرئاسية تمثل مشكلا كبيرًا جداً، والمادة 28 ليست ببعيدة في عملية تحصين التزوير في هذه الانتخابات.

ومن المهم في إطار قراءة هذه الانتخابات ودلالاتها المستقبلية الحديث عن خرائط التمثيل، لأننا – للأسف الشديد– نعتقد أن مجلس الشعب الوحيد الذي يمثل الناس وهذا فهم خاطئ وشديد الخطورة، فلابد أن نوضح أن خرائط التمثيل خرائط مختلفة؛ فيمكن أن يكون هناك تمثيل سياسي من نخلال مجلس الشعب، ويمكن أن يكون هناك تمثيل نقابي وتمثيل مهني وتمثيل جغرافي ومحلي ونوعي (مثل المجالس القومية)، لذلك أؤكد أنه من الممكن أن يكون ثلثي أعضاء هذه المجالس بالانتخاب والثلث الآخر بالتعيين، حتى المجلس القومي لحقوق الإنسان.

فعندما توضع خرائط التمثيل معا يصبح المجتمع كله فعالا، وحتى لا نحتاج إلى تخصيص 50% من مقاعد البرلمان للعمال والفلاحين يجب أن تكون هناك نقابات فاعلة لهم. فيجب ألا نفكر في إنشاء مؤسسات على غرار مؤسسات كائنة بل نريد أن تكون المؤسسات القائمة فاعلة ومؤثرة وتستطيع أن تقوم بأدوراها.

الأمر الأخير في هذا الإطار هو: هل هذا البرلمان يعد برلمان الثورة، أم برلمان ما بعد الثورة؟ وكيف يكون برلمان ثورة؟ تلك الأسئلة الثلاثة مختلفة وربما تتقاطع مع بعضها، فمن حيث الزمن هو برلمان ما بعد الثورة لأنه جاء وفقا للانتخابات التي أجريت بعد ثورة 25 يناير، أما من حيث الوصف الذي يتعلق بأنه برلمان ثورة فهذا يحتاج "استحقاق الوصف"، بالنظر في مطالب الثورة وتأليف لجان نوعية لمناقشتها ومتابعتها وليست اللجان العامة، بما يحقق عملية التشغيل، فلا يبقى عضو في البرلمان دون دور وإلا لم يعد له مكان، فلقد أبدعت الثورة عناصر في غاية الأهمية تتعلق بهذه المؤسسة وفاعليتها.

وأخيرًا، هناك مسألة مهمة تتعلق بدراسات الانتخابات البرلمانية، فلننظر إلى هذا البرلمان باعتباره برلماناً استثنائيا، وأنه يشكل واحدة من المؤسسات في المراحل الانتقالية، ولنناقش كيف يمكن أن نحسِّن الأداء البرلماني حتى يمكن أن يرتقي هذا البرلمان إلى برلمان ثورة. وهذا لا يقتصر فقط على البرلمان ولكن أيضاً من المهم أن يحفظه الميدان، فأنا دائما أتحدث عن العلاقة بين البرلمان والميدان؛ فإذا قال الميدان للبرلمان أنت ظهيري فيجب أن يقول البرلمان أنت نصيري، فلابد أن تتوائم الأهداف ولا يكون بين البرلمان والميدان غلا الثورة ومطالبها التي لم تتحق بعد.